

العلاقة بين عبور الطاقة والسياسة الخارجية التركية

The Relationship Between Energy Transit and Turkish Foreign Policy

بدر الدين بوقريطة *

¹ جامعة جيجل (الجزائر) b.boukarrita@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/13 تاريخ القبول: 2023/11/24 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تبحث هذه الدراسة مدى التوافق بين البدائل المتاحة لتركيا في مجال نقل الطاقة وأهداف سياستها الخارجية، وذلك من خلال تسليط الضوء على العلاقة الحيوية بين استراتيجيات الطاقة التركية التي تهدف إلى تحويل تركيا إلى مركز للطاقة أو على الأقل ممر رئيسي للطاقة من مناطق الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك، والأهداف التي تريد أنقرة تحقيقها من خلال سياستها الخارجية. وعلى العكس من ذلك، تحاول الدراسة استكشاف العلاقة بين مشاريع نقل الطاقة وهدف إعادة تموضع تركيا كقوة إقليمية أكثر قدرة على التفاوض بشأن مختلف القضايا الدولية.

كلمات مفتاحية: تركيا، السياسة الخارجية، نقل الطاقة، ممر الطاقة، مركز الطاقة.

Abstract:

This study research on the extent of compatibility between Turkey's alternatives in terms of energy transit and the objectives of its foreign policy. This was done by highlighting the vital relationship between Turkey's energy strategies, which aim to transform it into an Energy Hub or at least a major energy Corridor from the production areas to the consumption markets, and the goals that Ankara wants to achieve through its foreign policy. Conversely, The study attempts to exploring the relationship between energy transit projects and the goal of repositioning Turkey as a regional power more capable of negotiating various international issues.

Keywords: Turkey, Foreign Policy, Energy Transit, Energy Corridor, Energy Hub.

1. مقدمة

من خلال موقعها الجغرافي بين أكبر المنتجين للنفط والغاز (البلدان المطلة على بحر قزوين؛ الشرق الأوسط وروسيا) الذين يمتلكون ما مقداره 47% من موارد الطاقة العالمية، وأحد أهم المستهلكين لهذين الموردين الطاقويين (الإتحاد الأوروبي) حيث يستهلك 17% من الغاز الطبيعي العالمي؛ تعد تركيا بلدا حيويا في عبور الطاقة الهيدروكربونية. وهذا يكسبها ميزة جيواستراتيجية بإمكانها توظيفها لخدمة أهداف سياستها الخارجية اتجاه الدول في هذه المناطق.

بالمقابل نلاحظ على المستوى العملي ذلك التطور الملحوظ الذي تعرفه السياسة الخارجية التركية التي صارت توصف بـ "الجديدة" في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية لسلطات البلاد منذ 2002؛ تميزت هذه السياسة الخارجية الجديدة بالنشاط الكثيف على العديد من المحاور والجهات الإقليمية والدولية بحثا عن مكانة لتركيا كانت قد فقدتها في أعقاب معاهدة سيفر 1920 التي تفككت على إثرها الدولة العثمانية.

إننا من خلال هذه الورقة البحثية بصدد متغيرين اثنين هما: عبور الطاقة من جهة؛ والسياسة الخارجية من جهة أخرى. فمنذ سنوات، سعت تركيا لتصبح مركزا "HUB" أو على الأقل ممرا "CORRIDOR" رئيسيا للطاقة (الهيدروكربونية خصوصا) المتدفقة من مناطق الإنتاج إلى الإتحاد الأوروبي، هذا المسعى تجدد وبإلحاح مع الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث عادت النقاشات حول الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في أمن الطاقة الأوروبي خصوصا. بنفس الشكل، ليس بالأمر الجديد بأنه منذ وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة؛ يبحث المسؤولون الأتراك عن استعادة وزن بلدهم الإقليمي في مناطق نفوذهم التقليدية وعلى الساحة العالمية كذلك. ما بقي فقط هو التأكد من حقيقة العلاقة بين أهداف السياسة الخارجية التركية ومسألة عبور الطاقة.

بناء على هذا يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى التوافق والانسجام بين خيارات تركيا في مجال عبور الطاقة وأهداف سياستها الخارجية تجاه الدول في مناطق الإنتاج وفي مناطق الاستهلاك؟

وهذا الإشكال يثير عدة تساؤلات أهمها:

- 1- ما هي الأهداف الإقليمية التي تسعى تركيا لتحقيقها في ظل المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها سياستها الخارجية؟
- 2- ما هي مقومات تركيا كبلد عبور للطاقة وما موقعها في معادلة أمن الطاقة الأوروبي؟
- 3- ما هي أهم مشاريع خطوط أنابيب الطاقة التي تعبر تركيا وماذا تحقق من هذه المشاريع؟

فرضيات الدراسة

على أساس التساؤلات السابقة وبغرض وضع إجابات مسبقة لها نضع الفرضيات التالية:

- 1- الموقع الجيوستراتيجي بالنسبة لعبور الطاقة؛ مع الرغبة المتزايدة في القيام بدور نشط في المناطق المحيطة بها يدفعان بتركيا إلى استخدام عبور الطاقة كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه بلدان الإنتاج وبلدان الإستهلاك على حد سواء.
- 2- تؤثر أهداف السياسة الخارجية التركية بدورها في انتقاء تركيا لخطوط أنابيب النفط والغاز التي تمر عبر أراضيها.

على هذا الأساس، تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

أولاً: خلفية نظرية: موضوع الطاقة في حقل العلاقات الدولية

ثانياً: أهداف تركيا: بين "الدولة المركزية" و"مركز للطاقة"

ثالثاً: حدود الإتساق بين الخيارات الطاقوية وأهداف السياسة الخارجية التركية

2. خلفية نظرية: موضوع الطاقة في حقل العلاقات الدولية

في هذه الورقة البحثية، سيتم استعراض موضوع الطاقة ضمن ثلاث منظورات في العلاقات الدولية : الواقعية، الليبرالية والجيوبوليتيك.

1.2. الواقعية

يفترض الواقعيون أن الدول تميل إلى السعي لتحقيق مصلحتها الذاتية باستخدام كل جانب من جوانب قوتها الوطنية. وبالتالي ، فإنهم يميلون إلى رؤية الطاقة كمجموعة فرعية من سياسات القوة العالمية وأداة شرعية للسياسة الخارجية ، وهم متشككون في قدرة سوق الطاقة الفعلية على ضمان الإمداد على المدى الطويل. في هذا الصدد، يجادل مايكل كلير Michael Klare (2009) بأنه مع تزايد الشكوك حول الاكتفاء المستقبلي للمخزونات العالمية من المصادر الرئيسية للطاقة ، وخاصة النفط والغاز الطبيعي ، تسعى الدول إلى تعظيم سيطرتها على - أو الوصول إلى - مصادر الإمداد المتبقية ، إما لضمان الإمدادات الكافية لنفسها أو للاستفادة منها من خلال بيعها للآخرين. والنتيجة هي تزايد خطر النزاعات الإقليمية على المناطق التي تحتوي على احتياطات قيمة من النفط والغاز وطرق الوصول إليها.(Yilmaz-Bozkus, 2019, p1356).

وفقا للمنظور الواقعي، نظرًا لأن الطاقة هي أحد العناصر الرئيسية للقوة، فإن البلدان تركز على مقدار قوة الطاقة التي تمتلكها بالنسبة لبعضها البعض. من المهم ليس فقط امتلاك قدر كبير من القوة في علاقات الطاقة، ولكن أيضًا التأكد من أن شركاء الطاقة لا يغيرون ميزان القوى لصالحهم. باعتبار أن الدول تميل إلى زيادة قوتها وأن طاقتها أمر حيوي للاقتصاد والجيش وسيادة البلدان ؛ يعتبر أمن الطاقة لعبة محصلتها صفر: المزيد من أمن الطاقة لدولة ما يعني أمن طاقة أقل للدولة الأخرى (Yilmaz-Bozkus, 2019, p 1357).

2.2. الليبرالية

على خلاف الواقعيين، يعتقد الليبراليين بأن تحديد القرارات الاقتصادية يتم في الغالب من قبل قوى العرض والطلب، داخليًا ودوليًا، وهي خالية من السيطرة الصارمة من قبل الحكومات. وفقًا لليبرالية، تعد الطاقة سلعة يتم تداولها في السوق، وشركات الطاقة تعمل وفقًا لقواعد السوق. على هذا الأساس، يعتقد الليبراليون أن الحروب للوصول إلى موارد

الطاقة والسيطرة عليها ليست ضرورية. على سبيل المثال، يجادل كريستوفر فيتويس Christopher Fettweis (2009) بأن "مصالح المستهلكين والمنتجين لا تتعارض - فكل الأطراف المشاركة في إنتاج النفط لديها مصالح جادة في الاستقرار، والتي بدونها لا يمكن لأحد الاستفادة." "يعتبر الليبراليون أيضًا أن الدول يمكن أن تتعاون في مجال الطاقة وهذا في مصلحتها. ففي ظل ظروف الاعتماد المتبادل، يمكن للفواعل تحمل تكلفة التعاون في مجال الطاقة لأنه يخدم مصالحهم المشتركة. إلى جانب ذلك، يولد الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة حوافز لمزيد من التعاون، ويزيد الثقة والتواصل بين الدول. وهذا بدوره يسهل حل النزاعات الثنائية." (Yilmaz-Bozkus, 2019, p 1958).

3.2. الجيوبوليتيك

تعتبر الجيوبوليتيك عن دراسة الهيكل السياسي الديناميكي أو المتطور للفضاء. فغالبًا ما كان يُنظر إليها على أنها لعبة تنافسية محصلتها صفر تلعبها الدول القومية في سعيها وراء القوة والأمن، والمكاسب من التجارة والاستثمار مقارنة بالمنافسين القوميين الآخرين. بمعنى أن فوز أحد الفاعلين بمساحة أكبر ومزيد من الموارد هو بمثابة خسارة للفاعلين الآخرين.

لقد ارتبطت الطاقة ارتباطًا وثيقًا بالجيوبوليتيك منذ نسختها التقليدية وصولاً إلى الجيواقتصاد. فعلى سبيل المثال، كان أحد الأهداف المهمة لتوسع ألمانيا النازية شرقاً في الحرب العالمية الثانية هو السيطرة على إنتاج النفط في أذربيجان، وإن توقف في ستالين جراد. كان الدافع هو تأمين النفط، وكذلك منع السوفييت من استخدامه في قواتهم الآلية. (Austvik & Rzayeva, 2017, p540).

مع تطور الجيوبوليتيك تفرع عنه منظور جيوبوليتيك الطاقة. يتم تعريف جيوبوليتيك الطاقة على أنها دراسة إمدادات النفط والغاز الطبيعي من منظور جيوسياسي. يساعد هذا المنظور على تحليل التفاعل بين الموقع الجغرافي والطاقة وقوة الدول. في جيوبوليتيك الطاقة، يشارك الفاعلون السياسيون في الأنشطة العابرة للحدود للوصول إلى موارد الطاقة

من أجل تلبية الطلب على الطاقة في بلدانهم والحفاظ على عمل اقتصاداتهم، وهو أمر حيوي لمكانتهم الإقليمية والعالمية، وقدراتهم العسكرية، وأمنهم، وسلامتهم الإقليمية.

وفق هذا المنظور، تلعب دول العبور، نظراً لأهمية موقعها الجغرافي، دوراً رئيسياً في نقل الطاقة من الدول المنتجة للطاقة إلى الدول المستوردة. تستخدم دول العبور مواقعها الجغرافية كوسيلة ضغط من أجل تعزيز مصالحها الوطنية. وبالمثل، تفضل الدول المصدرة للطاقة استخدام مواردها من الطاقة كأداة لتعزيز أهداف سياستها الخارجية. إن التنافس المتزايد بين المستوردين على موارد الطاقة يمكّن الدولة المصدرة من تعزيز قوتها النسبية.

3. أهداف تركيا: بين "الدولة المركزية" و"مركز للطاقة"

يلاحظ كل من يتابع الشأن التركي بأن تركيا تسعى منذ سنوات لتحقيق هدفين مرتبطين ببعضهما البعض، أولهما مكانة الدولة المركزية، وثانيهما التحول إلى مركز للطاقة.

1.3. الدولة المركزية

منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، هدفت السياسة الخارجية التركية إلى العودة إلى مركز السياسة الدولية، في إطار أطروحة الدولة المركزية (تسمى كذلك "العمق الإستراتيجي"). الدولة المركزية وفق أحمد داود أوغلو هي "الدولة التي تحتل موقعا مركزيا وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة عديدة؛ أي أنها لا تنحصر في منطقة بعينها، بل لديها القدرة على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد" (داود أوغلو، 2010، ص 609). إن تركيا باعتبارها دولة أوراسية وجار مباشر لإفريقيا أنها اجتازت بنجاح مرحلة التحول إلى دولة قومية بعد انهيار الدولة العثمانية؛ بالإضافة إلى كونها تعد ساحة جذب مركزية؛ فإسطنبول هي مدينة شرق أوسطية؛ ومدينة للبحر الأسود ومدينة للبحر الأبيض المتوسط. وفضلا عن شبكتها من العلاقات الاقتصادية مع الأقاليم المجاورة؛ فلا يوجد حسب تعبير أوغلو في قارة أوراسيا دولة تتمتع بهذه الوضعية المركزية المتميزة.

في ذات السياق، يجادل مراد يسيلتاس Murat Yesiltas وعلي بالجي Ali Balci (2013) بأن تركيا من منظور "الدولة المركزية" هي دولة يمكنها بناء أو تغيير النظام، فهي

بذلك تملك هوية "الدولة المنشئة للنظام *order-creating State*". وفق أرشن (2014)، هذه الهوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتفسير، وتصور ومعنى الإقليم في خطابات صناع القرار الأتراك. إذ يشير داود أوغلو في كثير من الأحيان إلى تركيا كدولة كبيرة في خضم مساحة اليابسة الشاسعة الأفرو أوراسيا"، وهذا المرجع الجغرافي الواسع يزيد من الأهمية الجيوسياسية لتركيا كـ "دولة مركزية"، فهي تقع في نقطة تقاطع الأنظمة الإقليمية القائمة بذاتها، وهذا ما يجعل منها بالنسبة لـ داود أوغلو لاعبا فريدا ونشطا، ويحملها مسؤولية لعب دور قيادي في إنشاء نظام إقليمي (Erdogan, 2017, p 54).

عطفا على ما تقدم، ووفقا لمنظور "الدولة المركزية"، بلور حزب العدالة والتنمية الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية الموجهة لكل المنطقة، مع التكامل بين أبعادها. وتقوم هذه الأسس على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية بما يتفق وطبيعة تركيا كدولة ذات "عمق استراتيجي" مستمد من وقوعها في قلب منطقة أفروأوراسيا (توفيق المدني، 2010، <https://bit.ly/3BxLTZV>). ولتحقيق هذا الدور طبقت تركيا العديد من السياسات، على غرار تصفير المشاكل مع الجيران، الدبلوماسية الإنسانية، التدخلات العسكرية، عودة تصفير المشاكل، والأكد أنه كان للطاقة دور في تفسير هذه السياسات.

2.3. مركز الطاقة

قبل أن يصبح بلد ما مركزا للطاقة، لابد أن يكون أولا وقبل كل شيء ممر للطاقة. الدولة التي تعرف نفسها كمركز للطاقة Energy hub يجب أن تغطي استهلاكها الخاص والاستهلاك المتوقع في السنوات المقبلة، فضلا عن تغطيتها للأسواق التي تمدها بالهيدروكربونات. وهذا يعني رصدتها وتجهيزها للبنية التحتية اللازمة لتجارة الطاقة، من مصافي ومحطات معالجة الهيدروكربونات، وشبكات متطورة لنقل الطاقة. أما ممر الطاقة energy Corridor فهو عكس مركز الطاقة، إذ هو البلد الذي يوفر أساسا لخدمات العبور لموارد الطاقة ويأخذ رسوما عليها، ولكنه لا يشارك في القرارات المتعلقة بشروط التسليم وقيود الطلب. إذا، الممر يشير إلى مسار بسيط، في حين يعني المركز إنشاء نظام معقد منبثق من سياسة دولة (Noémie, 2013, P16).

في حين أن تركيا هي بالفعل بلد عبور مهم حيث هناك عدد من مشاريع خطوط الأنابيب العابرة للحدود القائمة أو المخطط لها أو قيد الإنشاء التي تمر عبر تركيا، بالإضافة إلى 3% من الغاز المسال المتداول عالميا التي تمر عبر مضيقا الدردنيل والبوسفور. مع ذلك طموح تركيا الأكبر هو التحول لمركز عالمي للطاقة. فمنذ سنوات، يواصل صناع القرار الأتراك العمل على تحويل البلاد إلى مركز للطاقة. وكأولى الخطوات، تسعى الدولة جاهدة لتعزيز دورها كمر لل طاقة من خلال زيادة مستوى النفط المنقول عبر أراضيها والقيمة المستهدفة هي من 6 إلى 7% من إجمالي الاحتياجات العالمية (Yilmaz-Bozkus, 2019, p1371).

بالإضافة إلى النفط عبر مشروع BTC، تسعى تركيا إلى إيصال كميات كبيرة من الغاز من بحر قزوين والشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط إلى الأسواق الأوروبية عبر الممر التركي. تحقيقا لهذه الغاية، تشارك الدولة التركية في العديد من مشاريع خطوط أنابيب الغاز عبر الحدود مثل خط أنابيب الغاز الطبيعي الإيراني - التركي - الأوروبي، TANAP، الربط الكهربائي بين تركيا واليونان وإيطاليا (ITGI) والمشروع الروسي السيل التركي Turkish Stream.

من خلال زيادة نشاطها في مشاريع خطوط أنابيب النقل الدولية والسعي لتصبح مركزاً للطاقة، تهدف تركيا إلى زيادة قوتها الإقليمية. وبالتالي، تعتبر تركيا إمكاناتها في مجال الطاقة أداة حيوية في تعزيز ظهورها من جديد كلاعب جيوسياسي إقليمي.

3.3. حدود الإتساق بين الخيارات الطاقوية وأهداف السياسة الخارجية التركية

منذ مشاريع خطوط الأنابيب الأولى مطلع الألفية، تفضل تركيا، في إطار اختيارها لخطوط أنابيب النفط والغاز، إقامة علاقات مع بعض الدول على عكس دول أخرى. فعلى سبيل المثال، مشاركة أنقرة الفعالة في بناء خطي الأنابيب BTC (للنفط) و BTE (للغاز) هو مثال عن كيفية تعزيز تركيا لعلاقاتها مع أذربيجان وجورجيا. إن تمرير هذين الخطين عبر جورجيا وليس من خلال أرمينيا رغم أن المرور عبر أرمينيا أجدى اقتصاديا يظهر بشكل واضح أن الخيارات الطاقوية التركية تتماشى مع أهداف السياسة الخارجية وأولوياتها.

لقد أعطت تركيا لعلاقاتها الخارجية والطاقوية مع أذربيجان قيمة أكبر لتلك التي تربطها بأرمينيا، وبالتالي فضلت مشاريع الطاقة التي تعزز علاقاتها مع أذربيجان.

لسنوات مضت، ساد الاعتقاد بأن فتح فصل الطاقة سيمهد الطريق أمام نجاح مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إذ سيبين ذلك مدى الأهمية التي قد تشكلها تركيا بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي. لقد أدخلت الأزمة الأوكرانية الأخيرة الإتحاد الأوروبي في معضلة أمنية طاقوية، كما أكدت هذه الأزمة مرة أخرى على أهمية تركية كدولة عبور للطاقة من آسيا الوسطى ومن الخليج العربي للتخلص من التبعية لروسيا. في الحقيقة، على مدار سنوات، دعمت أنقرة عدة مشاريع خطوط أنابيب تهدف لنقل الغاز الطبيعي إلى السوق الأوروبية عبر الأراضي التركية Nabucco، ITGI، TANAP وخط أنابيب الغاز الطبيعي الفارسي وغيره. كل من هذه المشاريع لو تحققت، فإنها لن تحول تركيا فقط إلى ممر لعبور الطاقة لا غنى عنه بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولكن من شأنها أيضا أن توفر لأنقرة مزيدا من القوة في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي.

عرفت السنوات الأخيرة عدم استقرار العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا، بداية من حظر حوار الطاقة رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وتركيا عام 2016 بسبب الوضع السياسي المحلي في تركيا والتوترات بين أنقرة والاتحاد الأوروبي، وصولا إلى استبعاد تركيا من أي تعاون متعدد الأطراف في إطار منتدى غاز شرق المتوسط EMGF بسبب مشاكلها مع اليونان، مصر والكيان الصهيوني (بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في المنطقة قد تكون بديلا للغاز الروسي) (Tastan, 2022a, p6). وبالنظر لرغبة تركيا في لعب دور في أمن الطاقة الأوروبي، فقد عادت إلى سياسة تفسير المشاكل مع الجيران مجددا إذ بدأت أنقرة عملية تطبيع العلاقات مع عدة دول في المنطقة، كما هو الحال مع إسرائيل ومصر.

من زاوية أخرى، كما مثلت الأزمة الأوكرانية جرس إنذار لأوروبا، مثلت أيضا جرس إنذار آخر لتركيا فيما يتعلق باعتمادها المفرط على الغاز الروسي. أصبحت هذه القضية موضوعا لكل من الطاقة والأمن الجيوسياسي. لطالما كانت لتركيا وروسيا علاقات تنافسية

جيوسياسية، حيث أعطى اعتماد أنقرة المفرط على الطاقة الروسية موسكو نقطة نفوذ مهمة مع زيادة ضعف أنقرة. لقد زاد الغزو من إبراز الطبيعة التنافسية للعلاقات الجيوسياسية التركية الروسية، مع تداعيات على سياسة الطاقة التركية (Tastan, 2022b, p7). لقد فرضت هذه الأزمة على تركيا تسريع جهودها لتقليل حصة الغاز الروسي في محفظتها الإجمالية للطاقة. وبدلاً من ذلك، حاولت تركيا زيادة حصة الغاز من الدول الصديقة، مثل أذربيجان، وربما حتى من كردستان العراق.

لقد أكدت الأحداث الأخيرة دليلاً آخر على استحواذ موضوع الطاقة على اهتمام كبير عند صناع السياسة الخارجية التركية، مما يعني درجة كبيرة من الإتساق بين الخيارات الطاقوية والسياسة الخارجية.

4. الخاتمة

تسعى تركيا لأن تصبح "مركزاً" للطاقة، وتحصل على أهمية أكبر لعبور النفط والغاز، وتوظيف هذا الدور لخدمة مصالح السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن تركيا لازال أمامها الكثير لتصبح مركزاً للطاقة، لكن ما كان يهمنا في هذه الورقة البحثية، وهو ما تم تأكيده، أن الموقع الجيوستراتيجي بالنسبة لعبور الطاقة، مع الرغبة المتزايدة في القيام بدور نشط في المناطق المحيطة بها يدفعان بتركيا إلى استخدام عبور الطاقة كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه بلدان الإنتاج وبلدان الاستهلاك على حد سواء. بمقابل ذلك أثبتت الوقائع الإمبريقية (الـ BTC والـ BTE على سبيل المثال) تأثير أهداف السياسة الخارجية التركية بدورها في انتقاء تركيا لخطوط أنابيب النفط والغاز التي تمر عبر أراضيها.

5. قائمة المراجع:

1. Remziye Yilmaz-Bozkus, "Analysis of Turkey's role as a possible energy hub." *GeoJournal* , v84, n5 (2019).
2. Ole Gunnar Austvik and Gülmira Rzayeva. "Turkey in the geopolitics of energy." *Energy Policy*, n107 (2017).
3. أحمد داود أوغلو، *العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل. الطبعة 2. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ص 609.
3. Birsan Erdogan, Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect Turkish Foreign Policy Discourse (London: Palgrave Macmillan, 2017).

4. توفيق المديني، "السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية"، جريدة المستقبل، 22 أكتوبر 2010، <https://bit.ly/3BxLTZV>.
5. Rebière Noémie, la géopolitique de l'énergie en Turquie et son repositionnement sur l'échiquier mondial, Les gazoducs TANAP et TAP comme cas d'étude. Mémoire de Master 2, Université Paris 8, Institut Français de Géopolitique, 2013.
6. Kadri Tastan, "Turkey and European energy (in) security: What role for Turkey in European energy security following the Russian invasion of Ukraine?.", SWP Comment 38, (JUNE 2022).
7. Kadri Tastan, "Decarbonising EU-Turkey energy cooperation: Challenges and prospects.", SWP Comment 23, (March 2022).